

## Marriages of More Than Four and its Impacts on Community Perspective of Islamic Law and Indonesian Law

تعدد الزوجات أكثر من أربع النسوة وأثارها في المجتمع عند منظور الشريعة  
والقانون الإندونيسي

*Yahya Muhammad Thaib<sup>1</sup>, Rania Mahmoud ELSakhawy<sup>2</sup>, Muthoifin<sup>3</sup>, Thufail Al-Mutawakkil<sup>4</sup>*

<sup>1</sup>Master of Islamic Studies Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia

<sup>4</sup>Lecturer of Islamic and Arabic Studies, Amity University Dubai, United Arab Emirates

<sup>2</sup>Master of Islamic Studies Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia

<sup>3</sup>Pondok Pesantren Ikatan Persaudaraan Haji Indonesia (IPHI) Surakarta, Indonesia

<sup>1</sup>[O200190014@student.ums.co.id](mailto:O200190014@student.ums.co.id), <sup>2</sup>[raniamel@amitydubai.ae](mailto:raniamel@amitydubai.ae), <sup>3</sup>[mut122@ums.ac.id](mailto:mut122@ums.ac.id),

<sup>4</sup>[thufailalmutawakkil253@gmail.com](mailto:thufailalmutawakkil253@gmail.com)

Article History: Received January 06, 2023; Revised August 17, 2023; Accepted August 29, 2023

**Abstract:** *The objectives of the research are to find out the ruling on the marriage of more than four women under the bondage of a man according to Islamic jurisprudence and law in Indonesia, and to know the sayings of scholars about the multiple women of more than four and to know the dispute between them and the most correct of their sayings. The way of thinking in this research is qualitative research, where the researcher focuses on studying the process using inductive and comparative inferential. In this research, the type of research used a desk approach. Marriage of more than four women is forbidden according to the texts of the Qur'an and Sunnah. And it is proven that the Messenger of God, upon him be peace, commanded those who work together with more than four women by separating from some of their wives so that the number of their wives is four. He did not lay down the statutory laws about marrying more than four women but was mentioned in the fatwas of Indonesian scholars. The fatwa from the Council of Scholars Indonesia and the group of proposals in Indonesian Islamic rulings saw the prohibition of marriage with more than four women. It was reported by some scholars that they permitted it, and it is the most likely view. He who marries more than four women according to Islamic jurisprudence, knowing the prohibition, has committed adultery and has the punishment for stoning, and the fifth child is attached to his mother, not to his father.*

**Keywords:** *polygamy, more than four women, society, sharia, Indonesian law.*

**الملخص:** أهداف البحث لمعرفة حكم الجمع بين أكثر من أربع نسوة تحت عصمة رجل عند الفقه الإسلامي والقانون في إندونيسيا، ومعرفة أقوال العلماء في تعدد النسوة أكثر من أربع ومعرفة الخلاف بينهم والراجح من أقوالهم. وطريقة الفكر في هذا البحث يكون بالبحث الكيفي، حيث يركز الباحث على دراسة العملية باستخدام الاستقرائي والاستدلالي المقارنة. وفي هذا البحث أستخدم نوع البحث

منهجاً مكتوباً. إن الجمع بين أكثر من أربع نسوة محرم شرعاً دلت عليه نصوص القرآن والسنة. وثبت أن رسول الله عليه وسلم أمر من عمل بالجمع بين أكثر من أربع نسوة بمفارقة بعض نسائهم حتى يكون أكثر عدد نسائهم أربع نسوة. لم يضع القوانين الوضعية عن الجمع بين أكثر من أربع النسوة وإنما ذكر في فتاوى علماء إندونيسيا. رأى الفتوى من مجلس العلماء إندونيسيا و مجموعة الاقتراحات في الأحكام الإسلامية الإندونيسية تحريم النكاح بأكثر من أربع نسوة. وقد نقل عن بعض العلماء أنهم أجازوا ذلك وهو المرجوح. إن من جمع بين أكثر من أربع نسوة عند الفقه الإسلامي عالماً بالتحريم فإنه قد زنى وعليه حد الرجم، وألحق ولد الخامسة إلى أمه لا إلى أبيه.

**الكلمات الرئيسية:** تعدد الزوجات, أكثر من أربعة النسوة, المجتمع, الشريعة, القانون الإندونيسي.

### خلفية البحث

إن النكاح من نعم الله تعالى التي وهبها الله لكافة الناس. بالنكاح يرحم الرجال نساءهم ويتوادون و يسكن بعضهم إلى بعض. وبالنكاح يتناسلون فيه حفظ النسب وتترابط الأرحام والقربان فيبقى النسل البشري. هذا ما أحبه النبي صلى الله عليه وسلم القائل: (تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ، فَإِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ) فهذا من رحمة الله تعالى بعباده وعنايته بهم فقد قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [1].

ومن أسباب كثرة النسل والقربان والأرحام تعدد النسوة. فمن تزوج ثنتين يكون له الأقارب والأرحام أكثر ممن تزوج واحدة. ومن تزوج ثلاثاً يكون له الأقارب أكثر ممن تزوج ثنتين. هكذا إلى آخره. وليعلم أن التعدد له أحكام وشروط يجب على رجل أراد أن يتزوج أكثر من واحدة أن يراعي هذه الأحكام لأن الله تعالى بين كل شيء ووضع في ذلك أحكاماً يجب على كل عباده التنبه إليه [2].

إن الرجل إن وفى بشروط التعدد وراعى أحكامها وآدابها ففيه خير كثير وفضل عظيم. وإن لا فلا خير فيه مثال ذلك أن لا يعدل الرجل بين نسائه وقد حذر منه صلى الله عليه وسلم بقوله: (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَفُّهُ مَائِلٌ). هذا لأن العدل شرط في جواز تعدد النسوة فمن خاف أن لا يعدل فلا يقدم نفسه للتعدد [3].

وعملية التعدد في إندونيسيا قد قلّت وندرت لأن من حيث المبدأ يلتزم قانون الزواج بالزواج الأحادي كما ذكر القانون رقم 1 لسنة 1974 في الفصل 3 الباب 1، مما يعني أنه في نفس الوقت لا يمكن للزوج أن يكون له إلا امرأة واحدة زوجة له. ولكن هذا مبدأ ليس مطلقاً، حيث يمكن للرجل بناءً على شروط وأسباب معينة أن يتزوج أكثر من زوجة واحدة، وهذه الشروط معروف بصعوبة عمليتها

وإجراءاتها حتى يكلف الزوج ألا يتزوج مرة ثانية منها موافقة الزوجة الأولى بالزوجة الثانية كما ذكر في الفصل 5 الباب 1، القانون رقم 1 لسنة 1974 عن الزواج [4].

وقد تساهل أو تغافل عدد من المسلمين في الإندونيسيا فتزوجوا بأكثر من أربع كما فعله "أحمد سوكارنوا" أول رؤساء إندونيسيا. فتزوج تسع نسوة وجمع تحت عصمته سبعة في آن واحد. وإياع سوبور (Eyang Subur) فتزوج ثمان نسوة، وكياهي الحاج ماشورات عثمان (KH Masyurat) (usman) فتزوج عشر نسوة، بل هناك من يعتقد بجوار الجمع أكثر من أربع نسوة مثل ما قاله بعض علماء الشيعة والقاسم بن إبراهيم بجواز النكاح بتسع نسوة، فلا حول ولا قوة إلا بالله [5]-[7].

فأحببت أن أكتب بحثا علميا تتعلق بهذه المسألة أي نكاح أكثر من أربع نسوة وما يعتره من الأحكام تحت الموضوع "تعدد الزوجات أكثر من أربع النسوة وأثارها في المجتمع عند منظور الشريعة والقانون الإندونيسي"

ومن أهم الأسباب التي دفعتني لكتابة هذا الموضوع:

1. اتفق العلماء على تحريم النكاح بأكثر من أربع نسوة، ولكن وُجد من رأى بجوازه بل استدلووا بآية القرآن.

2. عرض استدلال من يميز النكاح بأكثر من أربع نسوة، والرد عليهم

3. عند القنون في الإندونيسيا، لا يجوز النكاح بأكثر من واحدة إلا بالشروط.

4. وقع في الإندونيسيا من جمع بأكثر من أربع نسوة.

5. إبراز وجه التشابه والاختلاف عن التعدد والجمع بين أكثر من أربع النسوة بين الفقه الإسلامي والنظام في إندونيسيا

والمشكلة التي تكون مجال بحثي هي ما تكونتها هذه الأسئلة:

1. ما حكم الجمع بين أكثر من أربع نسوة عند الفقه الإسلامي والقانون بإندونيسيا؟

2. ما هي أقوال العلماء في حكم تعدد النسوة بأكثر من أربع؟

3. ما هي الآثار المترتبة على الجمع بين أكثر من أربع نسوة عند الفقه الإسلامي والقانون بإندونيسيا؟

وأما أهداف البحث، مما تقدم من نقاط الأسئلة تبين لنا أهداف البحث ما يلي:

1. معرفة حكم الجمع بين أكثر من أربع نسوة تحت عصمة رجل عند الفقه الإسلامي والقانون في إندونيسيا.

2. معرفة أقوال العلماء في تعدد النسوة أكثر من أربع ومعرفة الخلاف بينهم والراجح من أقوالهم.

3. معرفة الآثار المترتبة على الجمع بين أكثر من أربع نسوة في الإسلام وبعض الأحكام المتعلقة به والقانون بإندونيسيا.

## الدراسات السابقة

قمت بالبحث عن المراجع سواء كان من الكتب أو الرسائل أو البحوث. فوجدت الرسائل التي تتحدث عن التعدد والنكاح بأكثر من أربع نسوة ولكن لم يكتر العلماء في البحث عنه فضلا أن يكون كتابا مستقلا ما أمكن اعتماده عليه في إنجاز البحث، ومن هذه المراجع ما يلي:

1. من أحكام تعدد الزوجات لعبد الله بن مانع العتيبي. تكلم المؤلف فيه عن بعض أحكام التعدد وهي أربعة وأربعين حكما يتعلق بالتعدد، وأما في هذا البحث يتكلم عن التعدد بل لا يختصر عن هذه المسألة ويتسع إل مسألة الجمع بين أكثر من أربع نسوة [8].

2. تعدد الزوجات في الإسلام كتبه الدكتور محمد بن مسفر الطويل الزهراني . تحدث المؤلف فيه عن تعدد الزوجات من خلال مشروعيتها وشروطه وميراثه وموقف أعداء الإسلام من تعدد الزوجات. ذكر المؤلف عن الجمع بأكثر من أربع زوجات في باب شروط تعدد الزوجات في الإسلام عن مسألة العدد، ذكر المؤلف عن حكم الجمع بأكثر من أربع الزوجات ووجهات حول الحد الأقصى لتعدد الزوجات. والفرق بينه وبين هذا البحث؛ بأن الباحث سيورد هنا بإذن الله تعالى ليس مجرد كلاما عن الجمع بأكثر من أربع زوجات ولكن الآثار والأحكام المترتبة ناتجة منه، واستفاد الباحث عن الأقوال بالجمع أكثر من أربع زوجات [9].

3. تعدد الزوجات وآثاره كتبه عباس حسين فياض. تكلم الباحث فيه عن مشروعية تعدد الزوجات وآثاره الدينية والأخلاقية والصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية. ذكر الباحث عن تحريم الجمع بأكثر من أربع نسوة في المطلب الثاني مشروعية تعدد الزوجات وحكمه مجملا ولم يذكر مفصلا. وأما هذا البحث سيورد الباحث عن الأقوال بتحريم الجمع بأكثر من أربع الزوجات والرد على من يجيز الجمع [10].

4. الحكمة في تعدد الزوجات كتبه الدكتور داود سلمان صالح النعيمي في كلية التربية الجامعة المستنصرية ، تكلم الباحث فيه عن مشروعية تعدد الزواج وشروطه والأسباب الداعية إليه والسبب في الاقتصار على أربع والشبه التي يثيرها أعداء الإسلام عن تعدد الزوجات، ولكن بين الباحث عن الجمع أكثر من أربع نسوة بالمحمل و سيذكر في هذا البحث مفصلا عن الجمع أكثر من أربع نسوة لا يختصر على السبب في الاقتصار على أربع [11].

5. المصلحة وأثرها في تعدد الزوجات، مجلة كلية العلوم الإسلامية كتبها الدكتور مصطفى كاظم محمود المشهداني في كلية العلوم الإسلامية قسم الشريعة في جامعة بغداد، تكلم الباحث عن مفهوم

- المصلحة ومفهوم التعدد في الشريعة الإسلامية وحكمه وأدلة مشروعيته ومصالح تعدد الزوجات، ولم يتكلم الباحث عن الجمع أكثر من أربع نسوة [12].
6. تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية الدكتور سكينه حسن كاظم تاج الدين في كلية التربية قسم علوم القرآن في جامعة المثنى ، تكلم الباحث عن أدلة أباحة التعدد والشبهات الدائرة حوله وردها، ومقاصد تعدد الزوجات، ولم يتكلم عن الجمع أكثر من أربع نسوة الذي يتميز هذا البحث فيه [13].
7. المقاصد الشرعية عند الشاطبي: العدالة في تعدد الزوجات ، للطالب : أحمد مكي، رسالة للحصول على درجة الماجستير من كلية الأحوال الشخصية في الجامعة الإسلامية الوطنية مولانا مالك – بمالانج سنة 2017 م. تكلم الباحث عن استنباط الأحكام في المقاصد الشرعية عند الشاطبي والعدالة في التعدد بانطباع على المقاصد الشرعية عند الشاطبي. وأما هذا البحث يتكلم بشيء أعم منه [14].
8. التعدد في أحكام الإسلام كتبه مرزوقي في تخصص التربية المدنية والقانون من كلية العلوم الاجتماعية والاقتصادية. كتب الباحث عن تعريف التعدد، والتعدد في التاريخ، ووجهة النظر عند العلماء عن التعدد، وذكر القانون عن جواز التعدد مجملا، ولم يذكر عن الجمع بأكثر من أربع الزوجات [15].
9. تعدد الزوجات و اثره في انحلال الرابطة الزوجية كتبه سبتي السعدية، رسالة للحصول على الماستر في الكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة. كتب الباحث عن حكم تعدد الزوجات ودليل مشروعيته ومبررات التعدد ومقارنة قيود التعدد بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. لم يذكر عن حكم جمع بأربع نسوة والقول من يجيزه [16].
- فهذه الكتب التي تتحدث عن التعدد ليس فيها الكلام عن موضوع بحثي مفصلا وإنما تتحدث عن حكم الجمع أكثر بين أربع نسوة مجملا.

## الإطار النظري

إن الله تعالى شرع للرجال تعدد النسوة في كتابه الكريم. للرجل أن يتزوج اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً كما قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَرُبُعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ٣﴾. وقال في آية أخرى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ١٢٩﴾. هتان الآياتان تدلان على مشروعية التعدد فإله تعالى شرع ذلك للرجال [17].

و أن الأربع حد أعلى في جواز تعدد النسوة كما قال الحارث بن قيس رضي الله عنه: أَسَلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانِ نِسْوَةٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا). وهذا

الدليل صريح واضح وبين الدلالة؛ بل إن النبي صلى الله عليه أمر أصحابه أن يمسكوا أربعا ويفارقوا أخريات. فالنهي عن الجمع بين أكثر من أربع يقتضي التحريم لعدم قرينة تصرفه عنه [18]. وذكر القانون برقم 1 عام 1974 عن الزواج الفصل 3 الباب 2 أنه يجوز للمحكمة أن تأذن للزوج بأن يكون له أكثر من زوجة إذا رغب الطرفان في ذلك.

وبعد عرض البيانات في الباب الثاني من البحث عن حقيقة التعدد و الجمع بين أكثر من أربع نسوة في الفقه الإسلامي، حاول الباحث عن ذكر حقيقته في القانون إندونيسيا، وبهذا البحث تقرب بين مفهوم التعدد و الجمع بين أكثر من أربع نسوة المطبق في إندونيسيا وكونه تحت منظور الشرعي حيث أنه يدخل في باب الزواج [19].

اتضح في هذا الإطار أن ما قدم في هذا البحث مقارنة بين القانون والشرع والله أعلم.

## منهج البحث

و المنهج هو السبيل الواضح الذي سلكه كل باحث للوصول إلى الحقيقة العلمية في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلمية والنظرية. ولا بد لكل باحث أن يكون له منهج يتبعه في كتابة بحثه.

وطريقة الفكر في هذا البحث يكون بالبحث الكيفي (kualitatif)، حيث يركز الباحث على دراسة العملية باستخدام الاستقرائي والاستدلالي المقارنة.

وفي هذا البحث أستخدم نوع البحث منهجا مكتيبيا (library research)، حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات من الكتب والمقالات المتقدمين والمعاصرين، والبحوث والرسائل العلمية والقانون والفتاوى وغير ذلك التي تتعلق بموضوع البحث. ودور الباحث هنا جمع المعلومات في كل مسألة مراد بحثها، وبعد أن جمع الباحث الآراء والأقوال لعلماء المسلمين وحججهم في مسألة ما، حاول الباحث النظر في أدلتهم وإرجاعها إلى نصوص الكتاب والسنة الصحيحة على فهم سلف الأمة أو إلى القواعد والأدلة المقررة. ويقوم الباحث بمقارنة هذه الآراء بعضها ببعض للوصول إلى الحقيقة الجديدة والرأي الراجح وكذلك يقوم الباحث بمقارنة الفقه الإسلامي بالقانون [20].

والمدخل المستخدم في هذا البحث بتحليل المضمون، حيث يقوم الباحث بمتابعة وقراءة المحتويات التي يتضمنها المعلومات والاعتماد على صياغة وصف دقيق لمحتوى البحث

وفي جمع البيانات قرأ الباحث كتب الفقهاء والمفسرين وشروح الأحاديث والقانون إندونيسيا والدستور عن الزواج و مجموعة الإقتراحات في الأحكام الإسلامية الإندونيسية (KHI) وفتاوى علماء إندونيسيا يتعلق بالزواج ثم جمع المعلومات المتعلقة بالباب وأختار فيها ما له علاقة صريحة بموضوع البحث ثم ترتيبها حسب ما تقتضيه القواعد المثبتة في البحوث العلمية [21].

- اتبع الباحث الأساليب الآتية في هذا البحث بإذن الله:
1. تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها.
  2. إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، فإن الباحث يذكر حكمها مع بيان الدليل وتوثيق الاتفاق من مظانه.
  3. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فإن الباحث يتبع ما يلي:  
تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف،  
وبعضها محل اتفاق، تذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم،  
لا يقتصر الكلام من أقوال مذهب واحد.  
أ. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.  
ب. عند ذكر الآية القرآنية أكتفي بذكر اسم السورة ورقم الآية.  
ت. عند ذكر الأحاديث فيأتي بتصحیح وتحسين وتضعيف من أحد الأئمة المعبرين إذا كانت ليست في الصحيحين.  
ث. ترجمة بعض الأعلام الوارد ذكرهم في هذا البحث.  
ج. رجع الباحث إلى أمهات المراجع الأصلية من القرآن الكريم وعلومه والفقه والقانون المعبرة مما يتعلق بهذا البحث [22].

## عرض البيانات

إن الله تعالى شرع للرجال تعدد النسوة في كتابه الكريم. للرجل أن يتزوج اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كما قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةً وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ٣﴾. وقال في آية أخرى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ١٢٩﴾. هتان الآياتان تدلان على مشروعية التعدد فالله تعالى شرع ذلك للرجال

[23].

نستفيد من الآية الأولى والثانية فوائد كثيرة:

1. وجوب العدل بين الزوجات. فمن استطاع أن يعدل بينهن فله التعدد. ومن خاف أن لا يقوم بالعدل بينهن في النفقة أو المسكن أو الملبس فلا يُقَدِّم على التعدد
2. وأن يكون المتزوج بأكثر من واحدة قادراً على الإنفاق على زوجاته وأولادهن. ويستفاد هذا من قوله تعالى: (أن لا تعولوا).

3. إن العدل الذي يستحيل للعبد القيام به بين نسائه هو العدل في المحبة وميل القلب. فلا يستطيع أحد أن يعدل بين النساء في المحبة وإن كان محمدا صلى الله عليه وسلم [24].

4. أن الأربع حد أعلى في جواز تعدد النسوة.

و الأدلة على تحريم الجمع بين أكثر من أربع نسوة:

1. قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَتِلْكَ وَرُبِّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ٣﴾. هذه الآية تدل على أن الله تعالى

أباح للرجال أن يتزوجوا أكثر من واحدة إلى أربع نسوة وليس لهم أن يتجاوزوا ذلك العدد [25].

2. روى عبد الله ابن عمر أن غيلان بن سلمة أسلم وأله عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، (فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير أربعاً منهن).

3. وقال الحارث بن قيس رضي الله عنه: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت ذلك له، فقال: (اختر منهن أربعاً).

4. وقال نوفل بن معاوية الديلمي رضي الله عنه: أسلمت ونحيت خمس نسوة فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: (فارق واحدة وأمسك أربعاً).

ولكن هناك ثلاثة أقوال تقول بإباحة الجمع بين أكثر من أربع نسوة. منها القول بجواز الجمع بين تسع زوجات، ومنها القول بجواز الجمع بين ثماني عشرة زوجة ومنهم من قال بجواز الجمع بين النساء بلا حصر. وهذه الأقوال منقولة في كتب العلماء مثال ذلك:

ما قاله القرطبي رحمه الله تعالى: "اعلم أن هذا العدد متني وثلاث وربع لا يدل على إباحة تسع، كما قال من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة".

ثم قال رحمه الله: "وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر".

قال فخر الدين الزيلعي رحمه الله: "قال القاسم بن إبراهيم يجوز التزوج بالتسع؛ لأن الله تعالى أباح نكاح ثنتين بقوله متني ثم عطف عليه ثلاث وربع بالواو، وهي للجمع فيكون المجموع تسعا، ومثله عن النخعي وابن أبي ليلى" [26].

قال النووي رحمه الله: "وقال القاسم وشيعته (القاسمية) يجوز أن يجمع بين تسع ولا يجوز له أكثر من ذلك" [27].

ثم قال النووي رحمه الله تعالى: "وذهبت طائفة من الرافضة إلى أنه يتزوج أي عدد شاء". وقال ابن كثير رحمه الله تعالى: "وقال بعضهم: بلا حصر".

وعند المحكمة الرئيسة في إندونيسيا هي المسؤولية في الإشراف على المحاكم الموجودة في إندونيسيا في تطبيقهم قانون الدولة و نظامها، ودورها لما رأت احتياج الناس إلى نظام يعتمدون عليه في النكاح والتعدد ومكملاته مثل الشروط التي لا بد من توفرها لصحة النكاح أو اللوازم التي تلزم على من تعدد الزواج ، والأنظمة في النكاح في إندونيسيا كثيرة وذلك إما أن تكون مصدرة من خطاب عاما من المحكمة الرئيسة الموجهة للمحاكم في إندونيسيا (SEMA) أو القوانين الوضعية (UU) أو نحوه [281]، فمن ذلك ما يلي:

أما القوانين الوضعية ( UU ) التي لها علاقة بالتعدد ما يلي :  
قانون رقم 1 / 1979 عن التعدد، الباب الأول :

### الفصل الثالث

1. من حيث المبدأ ، في الزواج لا يجوز للرجل إلا زوجة واحدة. يمكن للمرأة أن يكون لها زوج واحد فقط

2. للمحكمة أن تأذن للزوج بأكثر من زوجة إذا رغب الطرفان في ذلك

### الفصل الرابع

(1) في حالة أن يكون للزوج زوجة أكثر من زوجة كما هو مذكور في الفصل 3 البند (2) من هذا القانون ، فعليه بتقديم طلب إلى محكمة المنطقة التي يعيش فيها.  
(2) المحكمة المشار إليها في البند (1) من هذا الفصل تؤذن للزوج الذي سيتزوج بأكثر من زوجة واحدة إذا :

(a) لا تستطيع الزوجة تنفيذ التزاماتها زوجة له.

(b) الزوجة لها إعاقة أو مرض عضال

(c) لا تستطيع الزوجة أن تلد النسل.

قلت: المفهوم من هذا الفصل أن المحكمة تؤذن للزوج أن يتزوج بأكثر من واحد إذا استوفى الأسباب للتعدد.

### الفصل الخامس

(1) من أجل تقديم طلب إلى المحكمة، كما يعني في الفصل الرابع البند (1) من هذا القانون، يجب أن تتحقق الشروط التالية:

(a) اتفاق من الزوجات.

(b) الثبوت أن الزوج قادر على ضمان ضروريات الحياة من الزوجات وأبنائهن.

(c) الضمان على أن الزوج سيعامل زوجاته وأولاده بعدالة.

الموافقة في البند (1) حرف أ. هذا الفصل ليست ضرورية للزوج إذا عدم إمكان طلب الموافقة من زوجته، ولم يكونا طرفين في الاتفاق ، أو إذا لم يكن هناك أخبار من زوجته لمدة لا تقل عن سنتين ، أو لأسباب أخرى تحتاج إلى ذلك تقييم من قاضي المحكمة [29].

قلت: المفهوم من هذا الفصل أن المحكمة تؤذن للزوج أن يتزوج بأكثر من واحد إذا استوفى الأسباب للعدد، وهناك الشروط لأداء التعدد ولكن من هذه الشروط ليس هناك حد لعدد الزوجات وعلمنا من هذا الفصل جواز النكاح بأكثر من أربع الزوجات والله أعلم [30].

قرار رئاسي ( PP ) رقم 9 / 1975 عن التعدد الباب الثامن:

### الفصل الأربعون

إذا نوى الزوج أن يكون أكثر من زوجة واحدة، ويجب عليه أن يقدم طلباً خطياً إلى المحكمة.

### الفصل الواحد والأربعون

ثم تفتش المحكمة:

(i) هناك أسباب تسمح للزوج بالزواج مرة أخرى ، فهي:

(a) أن الزوجة لا تستطيع القيام بالتزاماتها كزوجة ؛

(b) أن تكون الزوجة مصابة بإعاقة أو مرض عضال.

(c) أن الزوجة لا تستطيع الإنجاب.

(ii) تم الحصول على موافقة الزوجة، شفهيًا أو كتابيًا، إذا كان الاتفاق اتفاقاً شفهيًا ، فيجب النطق بالموافقة أمام جلسة المحكمة.

(iii) تمت قدرة الزوج على توفير الاحتياجات المعيشية لزوجته وأولاده، من خلال إظهار:

(a) خطاب يوضح راتب الزوج موقعًا من أمين صندوق مكان العمل أو

(b) شهادة ضريبة الراتب أو

(c) شهادات أخرى مقبولة لدى المحكمة

(iv) وجود ضمان على أن الزوج سيعامل زوجته وأولاده بعدالة ببيان أو وعد من الزوج على النحو المقرر له.

### الفصل الاثنان والأربعون

1. عند النظر في الأمور الواردة في الفصلين 40 و 41 ، يجب على المحكمة استدعاء الزوجة المعنية (المتعددة) والاستماع إليها.

2. يجب أن يقوم القاضي بتفتيش المحكمة في موعد لا يتجاوز 30 (ثلاثين) يومًا بعد استلام خطاب الطلب ومرفقاته [31].

قلت: أن يكون موافقة الزوجة أو الزوجات كتابةً أو شفهيًا ، ولكن حتى إذا كانت هناك موافقة خطية ، يتم تأكيد هذا الاتفاق بالموافقة الشفوية للزوجة في جلسة المحكمة الدينية [33] [32].

### الفصل الثالث والأربعون

إذا رأت المحكمة أن هناك سببًا كافيًا لأن يكون لمتزوج أكثر من زوجة واحدة ، تعطي المحكمة حكمًا في شكل الإذن بالزواج أكثر من زوجة واحدة.

### الفصل الرابع والأربعون

ممنوع على مسؤولي التسجيل أن يسجل زواج الزوج الذي سيكون له أكثر من زوجة واحدة قبل منح إذن المحكمة كما هو مشار إليه في الفصل 43.

ثم في الباب التاسع عن العقاب الفصل الخامس والأربعين:

- 1 ما لم ينص على خلاف ذلك في القوانين والأنظمة السائدة ، فهو:  
(a) يعاقب كل من يخالف الأحكام المنصوص عليها في الفصل 3 ، 10 نبد (3) ، 40 من هذا النظام الحكومي بغرامة تصل إلى 7500 روبية (سبعة آلاف وخمسمائة روبية) ؛  
(b) يعاقب الموظفين المسجل الذين يخالفون الأحكام المنصوص عليها في الفصل 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 نبد (1) ، 11 ، 13 ، 44 من هذه اللائحة الحكومية بالسجن لمدة أقصاها 3 (ثلاثة) أشهر أو بغرامة أقصاها 7500 روبية - (سبعة آلاف وخمسمائة روبية).  
وذكر فتاوى علماء إندونيسيا في حكم التعدد والجمع بين أكثر من أربع النسوة في إندونيسيا فيما يلي:

أقام مجلس علماء إندونيسيا جلسة للبحث حول النكاح بأكثر من أربع زوجات في وقت واحد، رقم 17 سنة 2013 وقرر مجلس العلماء إندونيسيا : بتحريم النكاح بأكثر من أربع زوجات في وقت واحد وقواعد القرار على ما يلي:

1. النكاح أكثر من أربع زوجات في نفس الوقت حرام
2. إذا كان النكاح بالأولى إلى الرابعة منفذا بشروطه وأركانه فالنكاح صحيح وله عواقب حكم النكاح، وأما الخامسة وما بعدها وإن تم الخلط بينهما (أي الجماع) فلا تكون زوجة صحيحة [34].
3. يجب فصل المرأة الخامسة وما بعدها بسبب ليس زوجة صحيحة في أحكام الشريعة.
4. المسلم الذي تزوج على هذا النحو الرقم (1) يجب أن يقوم بالخطوات التالية :  
(a) التوبة النصوحة بالاستغفار والندم على فعله والترك عن فعله الحرام والعزم ألا يعود في فعله

(b) تحليل الزوجة الخامسة وما بعدها.

(c) النفقة على النساء التي قد جامعها والأولاد الذين ولدوا منها، نحو مسؤوليته الاجتماعية

5. إذا وقع النكاح كما في رقم 1 والزوج لا يريد أن يسلك مسلك رقم 4، فيجب على الحكومة أن

يتخذ الخطوات حسب سلطاتها في تحليل الزوجات غير الصحيحة في المحكمة الدينية (تفريق

القاضي)

ثم ذكر جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) فيما يلي:

لقد نص جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) على تعدد الزوجات في الباب التاسع بمادة

(الزواج أكثر من زوجة واحدة) ويشتمل على الفصول الآتية:

#### الفصل الخامس والخمسون

الأول: الزواج أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد يحدد بأربع زوجات

الثاني: الشرط الأساسي في تعدد الزوجات، أن يكون الزوج عادلاً على الزوجات وأبنائهن.

الثالث: إذا لم يتوفر الشرط في البند الثاني، مع الزوج أن يتزوج أكثر من واحدة

قلت: أن جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) يحدد الزوجات بأربع والمنع أكثر من ذلك.

#### الفصل السادس والخمسون

الأول: إذا يريد الزواج أكثر من واحدة لابد له أن ينال الإذن من المحكمة الدينية

الثاني: إن طلب الإذن في البند 1 لابد أن يوافق بالقرار في الباب الثامن، القوانين الوضعية (UU)

قانون رقم 1/ 1979

الثالث: إن الزواج بالثانية والثالثة والرابعة دون الإذن من المحكمة الدينية لا يعترف به من قبل المحكمة

#### الفصل السابع والخمسون

بعطى المحكمة الدينية الإذن للزوج أن يتزوج أكثر من واحدة، في الحالات التالية:

1. إذا كانت الزوجة لا تراعي حقوق الزوج

2. إذا كانت الزوجة لها عيوب بدنية أو أمراض لا يرجى شفاؤها

3. إذا كانت الزوجة لا تستطيع الحمل

#### الفصل الثامن والخمسون

1. سوى الشروط الرئيسية في الفصل 55 المادة 2، من أجل الحصول على إذن من المحكمة الدينية،

لا بد أن توفر الشروط المقررة في الفصل 5 من القانون رقم 1 لسنة 1974 م وهي:

(i) موافقة الزوجة

- (ii) إثبات قدرة على أداء حوائج الزوجات والأولاد
2. مع عدم الإخلال بأحكام الفصل 41 ، من القرار الرئيسي رقم. 9 لعام 1975 ، عن تمام الحصول موافقة من الزوجة أن يكون شفهيًا أو كتابيًا، إذا كانت الموافقة بالكتابة فلا بد أن يقر بلسان الزوجة أمام المحكمة الدينية.
3. أن الموافقة في الفصل الأول لا يحتاجها الزوج إذا كانت الزوجة أو الزوجات لا يمكن أن يطلب منها الموافقة ولا يمكن أن يكون طرفا في المعاهدة أو إذا كانت الزوجة أو الزوجات انقطع عمها الخبر في مدة سنتين أو أسباب أخرى لائقة عند الحاكم.

### الفصل التاسع والخمسون

إذا كانت الزوجة لا تعطي الموافقة، وطلب الموافقة للزوج أكثر من واحدة حسب القانون في الفصل الخامس والخمسون في البند 2 والفصل السابع والخمسين، المحكمة الدينية يمكن أن تتراجع من إعطاء الموافقة بعد الكشف والسمع من الزوجة أمام المحكمة الدينية وعلى هذا القرار يمكن الزوج أو الزوجة أن يقدموا النقض [35].

### نتائج البحث

إن الجمع بين أكثر من أربع نسوة محرم شرعا دلت عليه نصوص القرآن والسنة. وثبت أن رسول الله عليه وسلم أمر من عمل بالجمع بين أكثر من أربع نسوة بمفارقة بعض نسائهم حتى يكون أكثر عدد نسائهم أربع نسوة. ولم يضع القوانين الوضعية عن الجمع بين أكثر من أربع النسوة وإنما ذكر في فتاوى علماء إندونيسيا. ورأى الفتوى من مجلس العلماء إندونيسيا و مجموعة الاقتراحات في الأحكام الإسلامية الإندونيسية (KHI) تحريم النكاح بأكثر من أربع نسوة. وذهب الجمهور من العلماء منهم الأئمة الأربعة إلى تحريم الجمع بين أكثر من أربع نسوة وهو الراجح. وقد نقل عن بعض العلماء أنهم أجازوا ذلك وهو المرجوح. وإن من جمع بين أكثر من أربع نسوة عند الفقه الإسلامي عالما بالتحريم فإنه قد زنى وعليه حد الرجم، وألحق ولد الخامسة إلى أمه لا إلى أبيه. ومن لم يكن يعلم فلا حد عليه وألحق الولد إليه لوجود شبهة فيه. وأن من جمع بين أكثر من أربع نسوة عند مجلس العلماء إندونيسيا يجب فصل المرأة الخامسة وما بعدها بسبب ليس زوجة صحيحة في أحكام الشريعة.

### التوصيات

أن يكون لدى المسلم علوم شرعية قبل أن يقدم نفسه لأي عمل يعمل. فمن أراد أن يقدم نفسه لتعدد النسوة فعليه معرفة أحكامه حتى لا يقع في المحاذير وهو لا يعلم. ولم يوجد في إندونيسيا قانون يخص بالجمع بأكثر من أربع نسوة، أعني بالقانون هو الأحكام التي صدرت من مجلس الشورى، مع أن الناس محتاجون إلى معرفة أحكامه وإجراءاته، فدور رئيس مجلس الشورى هو إصدار القانون الذي يخص

أمور الجمع بأكثر من أربع نسوة على شكل كامل وشامل يسهل للناس فهمه. وعلى رئيس مجلس العلماء إندونيسيا أن يشير إلى مجلس الشورى لإصدار القانون يتعلق بالجمع بأكثر من أربع نسوة مستتبها من الأحكام الإسلامية، لأن أحكام الإسلام جلية بينة ليس فيها غموض واختلاف في أحكامه. على الرجال أن يهتموا بحقوق نساءه من حسن المعاشرة والعدل بينهن والنفقات لهن وللأولاد وكذلك عكسه. وإن النكاح أمر عظيم وليس بأمر هين. له عواقب عظيمة وآثار مترتبة عليه. مثل العقوبات وإلحاق الولد والفراق من الزوجات. فعلى المسلم أن ينتبه إلى هذه الأمور كلها. لا يبدأ المسلم بزواج المرأة ثم ينتهي بفراقها لسبب المحرمات التي وقع فيها. فعليه أن يكون من أول أمره أن لا يقع في تلك المحرمات بأن يتعد عنها كل البعد.

## المراجع

- [1] النسائي, أحمد بن شعيب, السنن الكبرى, بيروت, مؤسسة الرسالة, 1421هـ, 160/5 كتاب النكاح, باب النهي عن تزويج المرأة التي لا تلد, رقم: 5323. حكم الألباني على هذا الحديث بأنه صحيح انظر الألباني, محمد ناصر الدين, "صحيح الجامع" رقم 5251
- [2] W. Wibisana, "Pernikahan dalam Islam," J. Pendidik. Agama Islam - Ta'lim, vol. 14, no. 2, p. 190, 2016, [Online]. Available: [http://jurnal.upi.edu/file/05\\_Pernikahan\\_Dalam\\_Islam\\_-\\_Wahyu.pdf](http://jurnal.upi.edu/file/05_Pernikahan_Dalam_Islam_-_Wahyu.pdf)
- [3] G. Arivia and A. G. Boangmanalu, "Culture, Sex and Religion: a Study of Contract-Marriage in Cisarua and Jakarta," J. Peremp., vol. 20, no. 1, pp. 57-64, 2015, <https://doi.org/10.34309/jp.v20i1.56>.
- [4] N. Muhammad Aminullah, "Wajah Islam Nusantara Pada Tradisi Peta Kapanca Dalam Perkawinan Adat Bima," Tajdid J. Pemikir. Keislam. dan Kemanus., vol. I, no. 1, pp. 1-24, 2017, <https://doi.org/10.52266/tajdid.v1i1.1>.
- [5] أبو داود, سليمان بن الأشعث, سنن أبي داود, بيروت, المكتبة العصرية 2/242 كتاب النكاح, باب في القسم بين النساء, رقم: 2133. حكم الألباني على هذا الحديث بأنه صحيح انظر الألباني, محمد ناصر الدين "صحيح أبي داود" رقم: 1851
- [6] نقل الباحث في يوم الأحد 8 / 11 / 2020 م الساعة <https://en.wikipedia.org/wiki/Sukarno#Family> 11.24
- [7] نقل الباحث في يوم الإثنين 26 / 10 / 2020 م الساعة [https://id.wikipedia.org/wiki/Eyang\\_Subur](https://id.wikipedia.org/wiki/Eyang_Subur) 22.08
- [8] <https://www.merdeka.com/peristiwa/cerita-di-balik-kehidupan-masyurat-kiai-beristri-10-di-sumenep.html>  
نقل الباحث في يوم الخميس 19 / 11 / 2020 م الساعة 13.20
- [9] القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسيني العلوي، أبو محمد، المعروف بالرسبي: فقيه، شاعر، من أئمة الزيدية. وهو شقيق ابن طباطبا (محمد بن إبراهيم) الآتية ترجمته. ولد سنة 169 هـ، وكان يسكن جبال "قدس" من أطراف المدينة. وتوفي سنة 246 هـ. انظر الأعلام للزركلي 171/5.
- [10] <https://www.iasj.net/iasj?func=article&id=46305>
- [11] [http://jcois.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075\\_8626/article/download/1218/71](http://jcois.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075_8626/article/download/1218/71)
- [12] <https://www.iasj.net/iasj/article/63837>
- [13] <http://theses.uin-malang.ac.id/11314/>
- [14] <https://journal.uny.ac.id/index.php/civics/article/view/4376>
- [15] <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1741>
- [16] <http://jurnal.uinsu.ac.id/index.php/alusrah/article/view/1342/1089>
- [17] <https://www.hukumonline.com/pusatdata/detail/1700/node/18/pp-no-9-tahun-1975-pelaksanaan-undang-undang-nomor-1-tahun-1974-tentang-perkawinan!#>

- [18] M. H. Marwani, Hariyanto, "Nilai-Nilai Pancasila Dalam Tradisi Zikir Dan Peta Kapanca (Studi Deskriptif Pada Pelaksanaan Perkawinan Masyarakat Suku Mbojo di Desa Ranggo Kecamatan Pajo Kabupaten Dompu)," semantic scholar, no. 1, p. 2. [Online]. Available: <https://www.semanticscholar.org/paper/Nilai-Nilai-Pancasila-Dalam-Tradisi-Zikir-Dan-Peta-Mawarni/effffa08af8485a9da5799a04e9eccbb44d09768>
- [19] A. R. P A Krahmadie, N E Wardhani, "The Cultural Heritage of Bubak Kawah in Wedding Ceremony of Surakarta," in Wol2SED 2018, December 21-22, Solo, Indonesia, 2019, pp. 2-6. <https://doi.org/10.4108/eai.21-12-2018.2282742>
- [20] أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود (بيروت، المكتبة العصرية، بدون سنة) 272/2، كتاب الطلاق، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع، أو أختان، رقم: 2241. وحكم الألباني على هذا الحديث بأنه صحيح، انظر الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، 11/7.
- [21] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي (مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ) 3/427، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، رقم: 1128. وحكم الألباني على هذا الحديث بأنه صحيح، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل 291/6، رقم: 1883.
- [22] أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود (بيروت، المكتبة العصرية، بدون سنة) 272/2، كتاب الطلاق، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع، أو أختان، رقم: 2241. وحكم الألباني على هذا الحديث بأنه صحيح، انظر الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، 11/7.
- [23] <https://www.hukumonline.com/pusatdata/detail/26834/node/18/uu-no-1-tahun-1974-perkawinan/#> ، problematika hokum poligami di Indonesia
- [24] <http://mui.or.id/wp-content/uploads/files/fatwa/No.-17-Beristri-Lbh-Dari-Empat-Dlm-Wkt-Bersamaan.pdf>
- [25] الشافعي، حمد بن إدريس، الأم (بيروت، دار المعرفة، 1410 هـ) 175/5.
- [26] محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فُرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار المفسرين. صالح متعبد. من أهل قرطبة. رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي أسبوط، بمصر) وتوفي فيها سنة 671 هـ.
- [27] M. R. Iskandar, "Bimbingan dan Konseling Islam Urgensi Bimbingan Pra Nikah terhadap Tingkat Pencerian," JIGC (Journal Islam. Guid. Couns., vol. 2, no. Juni, pp. 63-78, 2018, <https://doi.org/10.30631/jigc.v2i1.8>.
- [28] M. Huda, D. Hafidhuddin, U. A. Syafri, and I. S. Beik, "Model Kurikulum Pendidikan Pra Nikah Untuk Membentuk Keluarga Sakinah : Studi Implementasi Surat Edaran Dirjen Bimas Islam tentang Kursus Calon Penganten di Kantor Urusan Agama Kabupaten Karawang," Turats, vol. 12, no. 1, 2016, <https://doi.org/10.32832/tadibuna.v5i1.585>.
- [29] القرطبي، أبو عبد الله أحمد بن أحمد، تفسير القرطبي (مصر، دار الكتب المصرية، 1384 هـ) 17/5، تفسير سورة النساء آية 3.
- [30] عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. قدم القاهرة سنة 705 هـ فأفتى ودرّس، وتوفي فيها سنة 743 هـ. له " تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق - ط " ست مجلدات، فقه، و " تركة الكلام على أحاديث الأحكام " و " شرح الجامع الكبير " فقه. انظر الأعلام للزركلي 210/4.
- [31] فخر الدين الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، مصر، الطبعة الكبرى الأميرية، 1313 هـ، 112/2.
- [32] النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب (بدون مكان، دار الفكر، بدون سنة) 137/16.
- [33] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر دمشقي، تفسير ابن كثير (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 هـ) 184/2، تفسير سورة النساء.

- [34] محمد إقبال، جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا ( أمر الرئيس الجمهور الإندونيسية رقم 1 سنة 1991، تاريخ 10 يولي 1991)، حقوق الطبع محفوظة وزارة الشؤون الدينية 1413 هـ / 1995 م
- [35] الهيثمي في مجمع الزوائد 227/4: «وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك» وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود 173/3: «في إسناده رجل مجهول»، وكذلك قال ابن القيم في «زاد المعاد» 427/5.